



التاريخ: الخميس, 26 تشرين 1 2017

درار: بين سوريا المفيدة وسوريا الديمقراطية وسوريا الأصولية سيكون هناك حدود النار والحوار

درار: مفهوم الأمة الديمقراطية هو طرح سياسي يريد لشعوب المنطقة في الشرق الأوسط أن تتعايش

رياض درار معارض سوري (إسلامي معتدل)، من مواليد مدينة دير الزور ١٩٥٤ مجاز في اللغة العربية، عمل أستاذاً مدرّساً في مدارس المدينة وخطيباً في مساجد دير الزور ويقم حالياً في النمسا.

عمل الشيخ رياض (الصفة التي تُطلق عليه) في النشاط السياسي مبكراً والتزم العمل مع لجان إحياء المجتمع المدني منذ العام 2000 وكان من الموقعين على بيان الألف، وصار في لجنة المتابعة في اللجان مع فايز سارة وعلي العبد الله وحازم نهار وسمير نشار والمرحوم مشعل تمّ وسميرة خليل وآخرين. وخاض تجربة اعتقال سياسي لمدة ٥ سنوات لمواقفه المناهضة للنظام السوري.

مع بداية الثورة السورية كان عضواً في المكتب التنفيذي لهيئة التنسيق الوطنية السورية قبل أن يستقيل منها.

يجمع رياض بين رجل الدين المعتدل والسياسي المنفتح والرجل المؤمن بالديمقراطية.

يرأس درار اليوم مجلس سوريا الديمقراطية في الشمال السوري، الأمر الذي شكل جدلاً بين السوريين، بين معارض لوجود رياض في هذا الجسد الذي يعتبرونه تحت هيمنة الكرد في سوريا، وبين التخوين.

مدينة الرقة باتت محررة بالكامل من داعش، فيما الأعين باتجاه مسقط رأسك دير الزور التي يحتلها تنظيم داعش. في ظل تقدم قوات سوريا الديمقراطية التي تضم مجلس دير الزور العسكري من جهة الشمال، وتقدم النظام السوري بدعم روسي من الجنوب، ما هو مصير دير الزور مستقبلاً. وهل المحوران العسكريان لطرفين مختلفين سيشعل حرب نفوذ بينهما على دير

قوات سوريا الديمقراطية تتفادى المواجهة مع النظام، ولا تسعى لها، ولكنها ستردّ على أي اعتداء يحصل، وقواتنا ذهبت إلى دير الزور بمطالب من أبنائها الأحرار، الذين لا يريدون سيطرة النظام على مناطقهم، قبل الوصول إلى اتّفاقات تضمن تحقيق أهداف الثورة، التي قامت من أجل الحرية والكرامة، إضافة إلى القضاء على التطرّف والإرهاب الذي يعتقدون أن النظام كان سبباً في تأهيله، والسكوت عن تمدّده والانسحاب أمامه، وترك الساحة مفتوحة له. واليوم يسعى النظام للعودة في وقت تقوم فيه قوات قسد بتحطيم هذا الوحش الذي عبث في مصير الثورة، فحرفها مع الفصائل المتأسلمة عن أهدافها، وعبث بحياة السوريين حيث حلّ، وشوّه الصورة المُثلى للدين.. بالنتيجة إن السباق على المناطق الشرقية تتداخل فيه النظرة إلى الموارد التي يراها كل طرف بحسب غاياته، وقد تحصل مواجهة عند حدود هذه الغايات.

اعتبرت في وقت سابق أن هناك مشروعين سياسيين في سوريا، أحدهما مشروع الدولة القومية. والآخر مشروع الأمة الديمقراطية الذي وصفته بأنه سيكون لبناء مجتمع أخلاقي وسياسي منظم يستند لمبدأ التنوع والثقافات المتعدّدة. لو تشرح لنا مفهوم الأمة الديمقراطية؟ وكيف يستطيع هذا المفهوم ضمان هوية كل الثقافات والقوميات والأطياف السورية؟



مفهوم الأمة الديمقراطية هو طرح سياسي يريد لشعوب المنطقة في الشرق الأوسط أن تتعايش بينها وتدير مصالحها بعيداً عن الصراعات التي نمّتها الدول القومية بينها، ولم تعشّ بسلام حتى اللحظة الراهنة، إن الغاية هي الخروج من مأزق الدولة القومية باستعصاءاتها التي تجلّت في حروب ومواجهات على مستوى الإقليم، وفي داخل الحدود في الدولة الواحدة. وفي سوريا يمكن لمشروع الحضارة الديمقراطية أن يطلّ برأسه ليشكّل ثقافة الحدّثة وينشئ الأمة الديمقراطية عبر الإدارة الذاتية التي لا تهدف إلى هدم مؤسسة الدولة وبناء دولة جديدة في مكانها، بل تهدف إلى بناء مجتمع جديد أخلاقي وسياسي ومنظم على قاعدة المبادئ الديمقراطية (الحرية، المساواة، العدالة الاجتماعية، التطوّر الطبيعي، المشاركة الطوعية، حلّ المسائل بالحوار والمناقشة والنقد والنقد الذاتي) إنها نظرية بديلة للحدّثة الرأسمالية التي تمثّل ثقافة الاستهلاك اليومي والانحلال الخلفي والتفكّك الاجتماعي النابع من ممارسات النظام العالمي الحالي والمستند إلى الإيديولوجيا القوميّة والرأسمال والصناعيّة.

مشروع الأمة يتمثل بالدولة الديمقراطية، بمعنى أن النضال سيكون في سبيل تنظيم المجتمع دون المساس بالحدود السياسية ودون استهداف هدم مؤسسات الدولة بالقوة والعنف، بل من خلال تكوين النظام الاجتماعي الديمقراطي الذي سيخلق الإرادة الاجتماعية، التي تستطيع إجبار الدولة على فتح المجال لفرض إرادة المجتمع على مؤسساتها حتى تتحول إلى هيئات تنسيقية، رمزية، لا تتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، بل تلعب دورها في مجالات الخدمات العامة وحماية التوازن الناتج عن وصول المجتمع إلى حالة إرادية فعالة يستطيع فيها إدارة نفسه بتوجيه نفسه بنفسه.

إن مفهوم الأمة الديمقراطية يستند إلى مبدأ ” الوحدة في التنوع ” بمعنى يمكن لثقافات وأديان ولغات وقوميات وأعراف ومذاهب مختلفة ومتنوعة أن تتعايش فيما بينها ضمن إطار اتحاد لا ينفي فيه أحد وجود الآخر.

وفي بلدنا سوريا يمكن أن تكون الأمة السورية الديمقراطية هي الاسم الجامع بعيداً عن كل بُعد قومي أو طائفي أو ديني أو عرقي أحادي. لأن التعددية وقبول الفوارق هي أساس الاتحاد لهذه الأمة، كما أن تفعيل الإدارات المحلية وتوزيع السلطة المركزية على الأقاليم والمناطق والنواحي هي من إحدى متطلبات التعددية والديمقراطية، بالإضافة إلى أن قدرة جميع الشرائح والمكونات والأطراف في التعبير عن نفسها ومطالبها عبر الأحزاب والمنظمات السياسية، هي من إحدى الصفات الأساسية للسياسة الديمقراطية السلمية، وبهذا تضمن الأمة الديمقراطية تمثيل هوية جميع الأطراف والثقافات والقوميات، وتمثل الذهنية والروح المعنوية للنظام الديمقراطي.



مجلس سوريا الديمقراطية الذي تترأسونه تبني الفيدرالية. إلى أي حد من الممكن أن تنجح فكرة الفيدرالية في سوريا. خاصة وأن هناك فئة سورية حكمت على الفيدرالية بأنه مشروع انفصال؟

– يكون الحكم على التعبيرات السياسية من زاوية النظرة إليها. ونحن نرى الفيدرالية هي مشروع اتحادي للمناطق التي صارت مقسمة بحكم وقائع الحرب الحاصلة، والتي أحد أسبابها الدولة الشديدة المركزية التي كانت تحت ظل نظام الحزب الواحد والعائلة المتسلطة، فالمشروع الفيدرالي هو مشروع اللامركزية التي تؤسس لنظام ديمقراطي حقيقي ومواطنة صالحة؛ ويعتمد على الإدارات الذاتية الديمقراطية التي تترجم السياسة إلى ممارسة مباشرة من قبل الجماهير في الأقاليم والمناطق والنواحي والقرى والحرارات. وهي الهيكل التنظيمي للحياة الجماعية التي تهدف إلى وصول المجتمع لحالة يملك فيها الإرادة والكلمة والقرار

والوجود. فبذل السلطة المركزية يتم توزيع السلطة على جميع المناطق السورية ومدنها، أي كل مدينة ومنطقة تتحوّل إلى ميادين للسياسة الديمقراطية عبر المجالس المحليّة والبلديات، حيث يعبر الشعب مباشرة عن حاجاته، ويصنع قراره ويحلّ قضاياها، ويدفع الكفاءات القادرة لكي يستطيع بها إدارة نفسه وتوجيهها، بهذا المعنى تصبح الإدارة الذاتية الديمقراطية هي إدارة الشعب والمجتمع لنفسه بنفسه، وقدرة هذا المجتمع على توجيه نفسه وحلّ قضاياها بنفسه.

والمشروع الفيدرالي هو التعبير الملموس عن الممارسة العملية والحياتية للوطن الديمقراطي والسياسة الديمقراطية. فمن يرفض هكذا أفكار ماذا يريد غير الرجعة إلى الحكم الاستبدادي الشمولي نظاماً ومعارضة. ووفق المشروع الفيدرالي سنتنفي بدعة الانفصال، ولن يكون هناك داعٍ للتقسيم مادام مشروع الأمة السورية الديمقراطية هو الاسم الجامع، بعيداً عن كل بُعد قوميّ أو طائفي أو ديني أو عرقي أحادي.

هناك اتهام لمجلسكم بأنه يخضع لهيمنة "حزب الاتحاد الديمقراطي"، فيما يعتقد كثيرون من بين السوريين أن المنطقة تخضع لحكم لون واحد يتحكم بالإدارة الذاتية في المناطق الكردية. كيف ستقومون بترسيخ تعددية تحافظ على الديمقراطية، ومواجهة الاتهام بإظهار عدم احتكار جهة واحدة بالساحة السياسية؟

– طبيعة الأحداث وتطورها بعد الأزمة في سوريا والتوجّه نحو التسليح ومن ثم الارتهان لقوى الخارج جعلت حزب الاتحاد يبرز كقوة منظّمة، استطاعت حماية مناطقها وعدم الانجرار وراء شعارات ثورية منحرفة عن أهداف الشعب، هذه القوة طوّرت آليات عملها أكثر من مرة وقدمت تضحيات أبنائها لكامل الشعب بمكوناته كلها، وشاركته رسم السياسات وتقدّمت معه إلى تطوير مشروع يصلح لعودة الحياة لسوريا كلها، هو مشروع الفيدرالية الديمقراطية التي يمكن من خلاله منع ووقف المركزية المهيمنة على القرار والموارد، ليقوم أبناء المناطق بتطوير حاجاتهم وتنفيذها وإدارتها بأنفسهم دون أن يمنع ذلك المساهمة المركزية بالسياسات والإدارات الإستراتيجية من وحدة الجيش والقرار الخارجي والموارد الوطنية العامة. لا يوجد تحكّم ولكن عقل منظّم يرسم السياسات وهو ناجح حتى الآن رغم العقبات ولا يخلو من أخطاء يمكن تجاوزها بالتناصح لأننا لسنا نظام دولة بل قوى تغيير ومواجهة لواقع متخلف وأسّن.

هل تعلم أن هناك من قام بتحويلك فقط لأنك في مجلس سوريا الديمقراطية؟. كيف تواجه هؤلاء؟

– ليست المرة الأولى التي أواجه فيها السطحيين والعقول الجامدة والانطباعيين، الذين توقّفوا عند حدود انطباعاتهم المدرسية وجعلوها صنماً يعبدونه، أو دكّانة يترزقون من ورائها.. هناك دائماً مصلحة وطنية حين أقتنع بها فأني أسير فيها ولا أنظر ورائي، فعلت ذلك حين وقفت على المنابر وتحدثت بلغة تنويرية رغم مهاجمة عوام الخطباء لي حتى حرّضوا النظام على طردي من الخطابة. وكذلك في السياسة ما زلت أتبع حدسي الذي يستلهم المحطات المضيئة للرواد السوريين الذين يعملون على الاجتماع السوري قبل أي اجتماع آخر، ولي مفهوم المواطنة الجامع الذي يتساوى فيه الكل من غير إن، ومن غير لو.

هناك دعم واضح للتحالف الدولي والولايات المتحدة الأمريكية لقوات سوريا الديمقراطية في محاربة الإرهاب لكن بخصوص مجلس سوريا الديمقراطي لا يوجد أي دعم أمريكي لمجلس وفكرة الفيدرالية، كيف تقيّمون هذا؟

الولايات المتحدة ليس من اختصاصها ولا من أهدافها رسم السياسات الإدارية ولا تريد أن يُعزى لها التدخل بشؤون الإدارة، فهي تسعى لتحقيق هدف مشترك في محاربة الإرهاب، وتقبل التعاون والتحالف مع القوى الساعية لذلك الهدف. لذلك تراها تؤكد أن تتسابق مع القوات العاملة على ذلك الهدف. وتطالب بالمزيد من شفافية الإدارة لتستطيع الوثوق بالأهداف وهذا هو سر العلاقة بيننا، وكل تطور في هذه العلاقة يأتي في وقته المناسب. وحين تدعم الولايات المتحدة المجالس المشكّلة فلكي تكون سنداً للقوات العاملة وريفاً يساعد المدنيين ويستوعب نتائج الحرب، ويعمل على إعادة البناء وتأهيل المناطق المحرّرة، وهذا يتطلب منا تأسيس إدارات قادرة ومدربة تستوعب تطور الحدث، ويجعل التنسيق مع الولايات المتحدة وقوات التحالف قابلاً للتطوير.

عملت في تأسيس لجان إحياء المجتمع المدني عام ٢٠٠٢ وواكبت مرحلة إعلان دمشق، كما كنت ضمن هيئة التنسيق الوطنية قبل الاستقالة. نستطيع أن نقول إن لك باعاً طويلاً في مسألة مناهضة النظام السوري، هل باعتقادك المعارضة السورية نجحت في إيصال أهداف الثورة السورية، وأين ترى مستقبل هذه المعارضة؟

أبدأً لم تنجح بل خذلت المعارضة جمهورها. ولا أرى لها مستقبلاً فهي تتخبّط وارتهنت وصارت ألعوبة بيد القوى الدولية والإقليمية الداعمة.. لا بدّ أن تظهر قوى جديدة تعتمد على سورنة السياسة والخروج من الإيديولوجيا إلى المصالح التي تهّم الناس وتطور أهدافها باتجاه أعمال السلام ومواجهة التطرف في الفكر وفي الواقع. الفكر القومي بصورته التقليدية فشل، والأممي

الاشتراكي والديني فشل، والمرحلة القادمة كل إعادة لأحد تلك الاتجاهات هو فشل جديد.

الشعارات التي نادى بالديمقراطية وإسقاط الاستبداد مع بداية الثورة السورية أين باتت اليوم؟

الشعارات لامتوت. هي حاجة يعتر عنها أصحابها في وقت الحاجة إليها، وقد تتعثر وقد يكون حاملوها المعبرين عنها ليس عندهم القدرة والإمكانية على حملها لذلك يفشلون، ويؤخرون حصولها. الديمقراطية ستكون هي الحل شكلاً ومضموناً وعلى الأقل هناك تجربة ديمقراطية في الشمال السوري ستكون رائدة وترسم سياسات المرحلة القادمة.

من وجهة نظرك ما هي أبرز العوامل التي ساهمت بانكسار الثورة السورية، وماذا كان على السوريين فعله للحفاظ عليها لبناء مرحلة أفضل؟

الثورة بدأت سلمية وحضارية وقد جرى حرفها عن هدفها وعن مسارها عبر ثورة مضادة قادها طرفان : طرف النظام من جهة عبر دفعها للتسليح وإخراجه المتطرفين من سجونهم ليساهموا في تغيير اتجاهها. والطرف الآخر الإسلام السياسي، الذي رهن الثورة لقوى الخارج وقيل التدخل فيها من أطراف عديدة لم يكن من مصلحتها نجاح الثورة. ومن ثم تطورت الأحداث لتصبح صراعاً طائفيًا تميّزها بين الجماعات المتصارعة، ولم يكن للمعارضة خبرة كافية بسبب الموات السياسي وغياب الحزبية والنشاط الجمعي، ماجعلها تدخل التجريبية في عملها وخيبة وراء خيبة وصلت إلى الفشل وانعدام الوزن، حتى ساهمت بأخطائها بنتيبت النظام وإعادة دورة الحياة له.

رياض درار كيف يرى صورة سوريا في المرحلة الآتية؟

بعد القضاء على الإرهاب المُمثل (بداعش) التي ستنوب كما طالبان في أفغانستان، ويلتحق بعضهم بالفصائل الأخرى الموجودة ومنها النصرة. سيبقى هناك ثلاثة أطراف أقوى سيكون التصادم أو التفاهم بينهم .. النظام وداعميه روسيا وإيران وقوى وميليشيات عديدة، وقوات سوريا الديمقراطية وتدعمها أمريكا، والفصائل التي تدعمها تركيا بموافقة روسية ولها خلفية سياسية ممثلة بالحكومة المؤقتة وبعض الائتلاف. وبين سوريا المفيدة وسوريا الديمقراطية وسوريا الأصولية سيكون هناك حدود النار والحوار. وهيئة التفاوض ستلعب بالحدود التي يسمح بها الوقت وضرورة التمثيل الأممي في مسار جنيف.

تجربتك الدينية تؤمن بالعلمانية والديمقراطية. والجميع يدرك أن الفكر الديني المتطرف والقوى الراديكالية غزت الجغرافيا السورية عبر قوى وتيارات وفصائل متعددة تحمل طابعاً دينياً إسلامياً، أسفر ذلك عن تعقيد القضية السورية ومشهداها، برأيك إلى أين سيأخذ هذا بسوريا، وما هي درجة خطورة هذا الفكر الجهادي، وكيف يمكن اجتثاثه؟

الفكر الجهادي لامستقبل له، ولكن البديل المقنع غير موجود، والقوى الفاعلة على الأرض ضعيفة ، المستقبل تقرضه قوى أمر واقع وتوافقات دولية ولا بد أن يكون للحل العلماني رصيد كافٍ من المؤيدين والقوى المنظمة، كما أن التعريف الصحيح للعلمانية وعدم مناهضتها للدين أمر يحتاج إلى شغل وإعلام وندوات حتى يزول الخوف من أذهان الناس العاديين ويقبلوا به وهذا يحتاج لوقت وجهد.